

العوامل المسببة للجريمة والنظريات الاجتماعية المفسرة لها

The causes of crime and the social theories that explain it

د. درديش أحمد،

جامعة علي لونيبي البلدية 2

د. بوصبيعات حياة،

جامعة علي لونيبي البلدية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل المسببة والمشجعة على ارتكاب الجريمة، وعرض أهم النظريات الاجتماعية المفسرة لها. تندرج هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية التي تستهدف وصف وتحليل الظاهرة المدروسة. توصلت هذه الدراسة إلى أنه مهما تعددت أنواع ومصادر الجريمة فإن أثارها ونتائجها سواء على الفرد أو الأسرة أو المجتمع متداخلة ومتشابكة. فالنتائج التي يتركها السلوك الإجرامي متداخلة وتتفاعل معاً، ويفضي بعضها إلى البعض الآخر ليشكل خطراً فعلياً وجسيماً يهدد البنى الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع على حد سواء. الكلمات المفتاحية: انحراف، سلوك، جريمة، عوامل، نظرية.

Abstract

This study aims to reveal the most important causative and encouraging factors to commit crime, and to present the most important social theories that explain it. This study falls within the framework of descriptive research aimed at describing and analyzing the phenomenon studied.

This study concluded that no matter how many types and sources of crime are, their effects and consequences, whether on the individual, family or society, are intertwined and intertwined. The consequences of criminal behavior are intertwined and interact together, and some of them lead to others to pose a real and serious threat to the social and economic structures of the family and society alike.

Keywords: Deviation, behavior, crime, factors, theory.

مقدمة:

تعتبر الجريمة ظاهرة إنسانية قديمة قدم المجتمع البشري على اختلاف وضعيته ومكانته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد لازمت الإنسان منذ الخلق، ومنذ وطئت قدماه هذه الأرض، إذ تمثل أكبر انتهاك لقواعد السلوك الاجتماعي ومنظومة القيم السائدة، بحيث يرى بعض الدارسين أن أول فعل محظور عرفته البشرية هو، الفعل المنهى عنه والذي اقترفه سيدنا آدم عليه السلام يوم أزله الشيطان [1]، ويرى البعض الآخر أن أول جريمة عرفتها الإنسانية هي، قتل قابيل بن آدم لأخيه هايل [2]، ومهما اختلفت الآراء حول أول جريمة عرفتها الإنسانية فإنها لم تكن الجريمة الأخيرة، بل كانت البداية التي من يومها تعددت أنواعها واختلف أصنافها إلى درجة أصبحت تهدد أمن المجتمعات واستقرارها، والمجتمع الجزائري ليس بمنأى عنها إذ أصبحت الجريمة فيه كالوباء الفتاك، فهي لا تقل خطورة عن سائر الأوبئة مثل الطاعون، والكوليرا، وغيرها. وأمام تفاقم هذه الأوبئة الذي تنخر جسم المجتمع الجزائري سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية الاقتصادية، أو الثقافية..، تضافرت مجموعة من العلوم والفنون من أجل فهم ميكانيزمات الظاهرة الإجرامية من حيث طبيعتها ودوافعها. ومن أبرز هذه العلوم علم الإجرام والذي يدرس الظاهرة الإجرامية للوقوف على أسبابها تمهيدا للوصول إلى أنسب الأساليب للقضاء عليها أو الحد من خطورتها بقدر الإمكان [3]. كما يمكن الاعتماد عليه في تفريد العقوبة تشريعا وقضاء وتنفيذا، كما انعقدت عدة ملتقيات وندوات لفهم خطورة الجريمة.

سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن السؤالين التاليين: ما هي العوامل المسببة والمشجعة لظاهرة الجريمة؟ ما هي النظريات الاجتماعية المفسرة لها؟.

2- أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة في:

- الكشف عن العوامل المسببة والمشجعة لظاهرة الجريمة؛
- معرفة عناصر الجريمة وأنواعها وخصائصها؛
- التطرق إلى أهم النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة.

3- تعريف الجريمة

التعريف اللغوي: كلمة جريمة مشتقة من كلمة جرم والتي تعني الذنب والتعدي.

و"الجريمة هي جرم، يجرم، جرما، أجرم، أي أذنب وبالتالي فهو مجرم وجريم" [4].

التعريف الاصطلاحي:

إنها تكرر وقوع الفعل الإجرامي مع تماثل الأسلوب في حالات تعددها، سواء في فترة زمنية واحدة، أو على فترات زمنية في منطقة جغرافية واحدة، أو تتعدد المناطق الجغرافية، سواء اتحد الأشخاص الفاعلون لها أم اختلفوا.

-التعريف الفقهي للجريمة:

تعتبر الجريمة في الفقه الإسلامي محظورات شرعية زجر الله عنها، والمحظورات هي أفعال منهي عنها أو ترك أفعال مأمور بها. والجريمة حسب هذا المنظور هي فعل أو ترك فعل نصت الشريعة الإسلامية على تحريمه والعقاب عليه. [5].

- التعريف السوسيولوجي للجريمة:

لقد تعددت تعاريف الجريمة حسب علماء الاجتماع فيعرفها الكندي دنييس زاو بأنها: استجابة من طرف بعض الأفراد لبعض الحوافز التي يفرزها التنظيم الاجتماعي سواء ما تفرزه العائلة ذاتها أو المحيط أو النسيج العمراني الحضري أو الريفي أو على شكل المثل والأخلاق التي يفرزها المجتمع ذاته [6]. كما يعرفها دوركايم بأنها: "الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجمعي" [7]. ويعرفها البعض بأنها: "العدوان على مصلحة من المصالح التي يؤسس عليها المجتمع" [8].

- التعريف القانوني للجريمة:

السائد بين رجال القانون أن الجريمة وفقاً لمفهومها القانوني ما هي: إلا إخلال بقاعدة قانونية ذات طابع جنائي تحظر سلوك معيناً إيجابياً أو سلبياً (عملاً أو امتناع عن عمل) وترتب لمن يقع منه الانتهاك إرادياً ومختاراً جزاءً جنائياً (عقوبة أم تديراً احترازياً) [9]. وعلى هذا فإن الجريمة ليس لها تحديد في ذاتها، وإنما تستمد وجودها من النص القانوني ومن كون المشرع قد فرض جزاء على الإخلال بالقاعدة القانونية. فالمشرع هو الذي يسبغ على سلوك معين وصف الجريمة عملاً بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات *Principe de la légalité des délits et des peines*، وبالتالي أخذ التعريف الاجتماعي القانوني للجريمة بمسألة الخروج على المعايير الاجتماعية وانتهاك القانون في آن واحد، ومن هذا المنطلق نعرف الجريمة بأنها: كل سلوك مؤذ وضار اجتماعياً، ويتعرض صاحبه للعقاب قانونياً. كما أنها: كل فعل انتهك القيم الاجتماعية التي حددها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يجسد هذه القيم.

4- عناصر الجريمة

تتكون الجريمة من العناصر الآتية:

-الجاني مع المسؤولية: لا توجد جريمة عندما يكون الجاني غير ذي أهلية أو بلا كفاءة.

- الفعل: ليست هناك جريمة حينما يكون فعل الاعتداء قد برره قانون معين.

- القصد: لا توجد جريمة بلا عمد أو قصد.

- الضحية: وقوع الفعل الإجرامي على المعنى عليه.
- المكان والزمان: أي مكان ووقت وقوع الفعل الإجرامي.

5- أهم أنواع الظواهر الإجرامية

تختلف الظواهر الإجرامية باختلاف المعيار الأساسي الذي تستند إليه في تكوينها وذلك حسب:

- النشاط الإجرامي: وهو أكثر الأنواع شيوعا في العمل، حيث ترتبط الظاهرة بنوع النشاط الإجرامي، فإذا كانت الظاهرة متعلقة بسرقة السيارات مثلا، يقال "ظاهرة سرقة سيارات" وكذلك الحال في سرقة المساكن والمتاجر، واختطاف الأطفال... الخ، فيقال ظاهرة سرقة مساكن، ظاهرة سرقة متاجر، ظاهرة اختطاف الأطفال.
- مكان الارتكاب: يعد البعد الجغرافي والمكاني للظاهرة عنصرا مهما في تكوينها، وقد تكون الظاهرة الإجرامية، "ظاهرة عامة" شاملة لكافة حدود الدولة، مثل تعاطي المخدرات، أو الإرهاب وقد تكون عامة لمجتمع معين داخل إقليم الدولة، مثل "ظاهرة الثأر" في الوجه القبلي في جنوب مصر.
- وقت الارتكاب: هناك ظواهر إجرامية ترتبط بفترة زمنية معينة ذات عوامل مهياة لنشوء الظاهرة مثلها، ظاهرة سرقة السيارات في الإجازات والعطلات الدراسية والصيفية، ظاهرة سرقة المساكن صيفا، فتكون الظاهرة الإجرامية "موسمية" أما الظواهر الإجرامية غير مرتبطة بفترة معينة، فهي "ظاهرة غير موسمية". [10].
- قد تكون الظاهرة الإجرامية مستمرة إذا استغرقت فترة من الزمن، يطلق عليها ظاهرة مستمرة، مثلها: قيام عصابة مكونة من خمسة أشخاص بسرقة عدد 07 شقق سكنية حيث استغلوا إهمال قاطنيها بتركهم لأبواب الشقق مفتوحة وكانت حصيلة مسروقاتهم كمية كبيرة من المصوغات، وقد تكون "ظاهرة متقطعة" وذلك إذا توقفت فترة، ثم عادت للظهور مرة أخرى.

6- سمات الظاهرة الإجرامية [11]

تتصف الظاهرة الإجرامية بسمات، وخصائص محددة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- الظهور الفجائي: تتصف بالبروز الفجائي في منطقة ما كان يسودها الأمن، أي لم تكن موجودة من قبل، حيث يشعر بها الجميع مواطنين ورجال شرطة.
- وضوح الظاهرة: من خصائصها الوضوح التام ببروزها على السطح، سواء نتيجة تعرض ممتلكات العديد من المواطنين للسرقة، أو في الارتفاع المفاجئ في معدل جرائم معينة.
- وحدة الهدف والغرض: للظاهرة الإجرامية هدفا واضحا، فقد يكون الهدف منها سرقة النقود، أو سرقة المجوهرات، أو سرقة السيارات للنزهة.. الخ.

- **تعدد المجني عليهم:** من شأن تعدد و تكرار النشاط والفعل الإجرامي أن يؤدي إلى تعداد الضحايا أو المجني عليهم، فمثلا ظاهرة سرقات السيارات، يعني تعدد المجني عليهم، من أصحاب السيارات التي تعرضت للسرقة.
- **الخطورة الإجرامية لمرتكبي الظاهرة الإجرامية:** يكشف أسلوب ارتكاب الظاهرة الإجرامية، عن مدى خطورة مرتكبيها، حيث يبرز تحديدهم للأمن بأسلوب صارخ، وحرصهم على ارتكاب جرائمهم، والهروب من الشرطة.
- **البراعة الفائقة للجناة في ارتكاب الظاهرة:** تتم الظاهرة الإجرامية عن براعة الجناة في الأسلوب الإجرامي حتى انه في حالة تعدد الجناة نجد أن هناك توزيعا جيدا للأدوار.
- **القدرة على الانتشار:** تتصف الظاهرة الإجرامية بخاصية خطيرة وهي قدرتها على الانتشار السريع، وتتسع دوما منطقة ارتكابها، ولذلك فإن إهمال التصدي الفوري لها أمر خطير جدا، ويعقد من مواجهتها، فقد تمتد إلى أكثر من مكان جغرافي.

7- عوامل ممارسة الجريمة

تتعدد العوامل المسببة في ارتكاب السلوك الإجرامي لتشمل:

- **العوامل الوراثية:** يكاد يكون موضوع الوراثة أهم المواضيع صعوبة في الدراسات الحالية، وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بتأثير الوراثة في تكوين طباع الفرد وأخلاقه وسلوكه، وأظهر "لومبروزو" فكرة المجرم المطبوع بالولادة، وقيل أن الفرد المجرم إنما هو نتاج لعائلة اغلب أفرادها من المجرمين الخارجين عن القانون [12]. فالجانب الوراثي إذن قد يكون سببا في ممارسة بعض أفراد الأسر للسلوك لإجرامي سواء كان الضرب أو الشتم، فهذا السلوك متوارث عبر الأجداد والآباء فهؤلاء أيضا كانوا يتصفون بشخصية إجرامية اتجه أزواجهم، ومجتمعهم.
- **العوامل البيولوجية:** يرى علماء الحياة والمختصين في الطب أن هناك علاقة متبادلة بين الجريمة والعوامل العضوية، المتأتية من آفة وراثية أو مكتسبة من شأن عرقي أو من طبع وراثي [13]. فمثلا اضطرابات الجهاز العصبي (الفاكوسمباتي) وجهاز الدورة الدموية والدماغ (كفساد أو تلف قشرة الدماغ أو الكظر أو ما تحت القشرة) أو خلل في الغدد يؤدي إلى تأثير نفسي وعضوي، فكثيرا ما نجد منحرفين مدفوعين انطلاقا من تكوينهم الجسماني.
- **العوامل النفسية:** يربط علماء النفس بين الأمراض النفسية والجريمة، وذلك حسبهم لوجود خلل في الجهاز النفسي أو العصبي، يؤدي إلى انحراف الفرد، وتنقسم العوامل النفسية إلى:
 - * **الاكتئاب:** وهو مرض نفسي، يميل فيه المريض إلى الشعور بالرغبة في الموت، كما يعاني من الأرق، ومن ألم الذات، ويعجز عن الارتباطات الاجتماعية، ويحط من قدر نفسه، ومن هنا يجد الفرد السلوك الإجرامي كتنفيس وتفرغ تلك الشحنة من الكآبة واليأس.

* **الوسواس القهري:** إن أخطر ما في هذا المرض هي تلك الفكرة التي تفرض نفسها فرضا، فإن كانت تدور حول الفكر والإيمان أو حول ذنب سواء وهمي أو حقيقي أو أية فيها من الترهيب الكثير [14]، ومن ثم فإن المصاب بهذا المرض يكون ممارسات إنحرافية تؤدي بالآخرين.

* **الإحباط:** يحدث الإحباط نتيجة إدراك الفرد ما ينطوي عليه الموقف المحيط به من شروط تقف في وجه إشباع الدافع الموجود لديه، ويأخذ الإحباط عددا من الأشكال تختلف فيما بينها من حيث الشدة ومقدار التهديد الذي يصيب الذات، كما تختلف في المصدر الذي تأتي منه العوائق [15]. ينتهي الإحباط في كثير من الأحيان إلى العدوان حيث يظهر المصاب بالإحباط شديد التوتر، والميل إلى اقتناص أية فرصة تتاح له للخلاص من ضغط التوتر لديه، وهذا ما أشار إليه أيضا "هنري وشورت" على أن الناس يردون على الإحباط بالعدوان بالفرد الذي يحس بالإحباط يدفعه ذلك على ممارسة الجريمة. كما توجد عدة عوامل نفسية منها: انقصام الشخصية، العزلة والانطواء، الهستيريا، النورستانيا (وهي الضعف العصبي، اليقظة النومية، السيكوباتية)، عجز المريض عن التحكم في غرائزه، السلوك المضاد للمجتمع، الأنانية، والأمراض النفسية بوجه عام تنشأ عن نزعات ورغبات مكبوتة أغلبها ذات طبيعة جنسية طبقا لنظرية التحليل النفسي.

- **العوامل الاقتصادية:** للإشارة هنا يعد الفقر، والبطالة، وكذا الغنى أوضاع اقتصادية تؤدي بالفرد إلى الحدو نحو الجريمة، وسنجز ذلك فيما يلي:

* **الفقر:** يعتبر الفقر عامل له تأثير كبير في الميل نحو إتيان الأفعال الإجرامية للعديد من الأفراد، خصوصا عندما يكون الفرد في حالة عجز تام، وغير قادر على تسديد ما يطلبه من حاجيات لنفسه أو ما يدخل تحت مسؤوليته من أفراد وهذا ما يؤثر في نفسيته [16]، مما يدفعه إلى السلوك الإجرامي كالنصب والاحتيال وربما الاختلاس أو التزوير. بمعنى أن للفقر دور في الشعور بالحرمان للفرد الذي هو بحاجة للكثير من ضروريات الحياة مما يدفعه إلى توفير هذه المستلزمات مثل الملابس والمشرب والمسكن حتى ولو كلفه ذلك ارتكاب جريمة.

* **الغنى:** إن الغنى الفاحش للأسرة يمكن أن يؤدي بأفرادها إلى الخمول والكسل، وذلك من خلال الاعتماد على أموال الوالدين وعدم العمل، هذا التعود يدفع بهم إلى الاعتداء والتمرد، خاصة في حالة انقطاع المورد من عند أحد الأفراد الذي له المال الوفير في الأسرة. كما نجد عدم تقسيم الحصص المالية بالتساوي على أفراد الأسرة سببا في ظهور الصراع بينهم ومن ثم السلوك الإجرامي كحل بينهم.

البطالة: نعي بالبطالة فقدان الفرد للعمل لأي سبب من الأسباب أو عدم حصوله على عمل رغم قدرته على القيام به، وبما يملكه من معارف علمية أو خبرة عملية، وهي "ظاهرة مرضية داخل المجتمع الجزائري، إذ تؤدي إلى انحلال القيم والمعايير الاجتماعية" [17]، وهذا ما يوفر للفرد جوا ملائما إلى الوقوع في الانحراف كالسرقة والنشل..... الخ.

- **العوامل الاجتماعية:** تعتبر العوامل الاجتماعية مجموعة من العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين الفرد وبين غيره من الناس في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، حيث تنطوي المحاولات السوسيولوجية التي تناولت تفسير العنف بالنظر إلى ظروف المنحرف أو المجرم المعيشية والسكنية والعائلية، أو البيئية التي تمارس ضررا على الفرد، وهذا ما يجعل من العنف جزءا من النظام الاجتماعي. بالنظر إلى بعض الدوافع الاجتماعية المحركة للسلوك الإجرامي، فمثلا نجد:

* **البيئة الأسرية:** التي يسودها التوتر الشديد والعصبية الزائدة، و"التدهور الكبير في العلاقات الأسرية والإنسانية وتغيير في أنماط القيم السائدة داخل الأسرة" [18] وسوء التوافق بين الأبوين أو التفكك الأسري نتيجة (الوفاة، الطلاق، الهجرة) تدفع كلها إلى خلق السلوك المضاد للمجتمع فمثلا تعرض الآباء للمشكلات الخارجية، أو إجرام احد الوالدين وفساد أخلاقهما، والتربية غير السليمة للأفراد قد يكون منهجا يتبع في تلك الأسرة وهذا المنهج يقوم على الانحراف. وللقيم الاجتماعية التي تعتقد بها الأسرة كأن تكون ريفية أو حضرية تأثير على الفرد وتدفع به إلى الجريمة. إذ تكبر جرائم القتل للثأر وغسل العار في الريف وتقل في الحضر، وعلى الأغلب تمتاز الجريمة في الريف بدافع الانتقام حتى لو كانت السرقة أحيانا.

* **البيئة المدرسية:** هناك بعض الأمور المدرسية التي تؤثر على بعض التلاميذ سواء الذكور أو الفتيات بحيث يجعلوهم يتعدون عن الدراسة مما يؤدي على تسكعهم في الشوارع، ومن هذه الأمور المدرسية، أمور ترجع إلى المدرسين [19]، مثل غياب القدوة الحسنة وعدم الاهتمام بممتلكات التلاميذ وكذا غياب التوجيه والإرشاد، ممارسة اللوم المستمر، والتمييز من قبل المدرسين. أما الأمور التي ترجع إلى مجتمع المدرسة وتمثل في ضعف الأجهزة واللوائح المدرسية، وعدم كفاية الأنشطة بالإضافة إلى زيادة كثافة الطلاب في الصف الواحد يجعل التلاميذ يتعلمون أفعال مخلة بالآداب كالفعل الفاضح، والسرقة والنشل..... الخ من السلوكات الانحرافية الإجرامية.

* **الصحة السيئة:** إن الفرد إذا اختلط بأفراد آخرين صالحين فيكون التأثير ايجابي وبالتالي يكون صالحا، أما إذا كان الاختلاط بأفراد سيئين، سواء في البيئة السكنية، أو في أماكن العمل، تكون النتيجة ؛تلقي الانحرافات، كالتدخين وشرب الخمر وغيرها من أنواع السلوك الإجرامي.

* **وسائل الإعلام والاتصال:** يرى الأستاذ "رضا بن عاشور" أن لوسائل الإعلام كافة والتلفزيون والانترنت بصفة خاصة دورا مهما في تكوين شخصية الطفل، بل الأكثر من هذا فقد يتأثر الأطفال بما يتابعونه ويتلقونه من وسائل الإعلام، خاصة إذا لم تكن هناك رقابة صارمة حول نوعية البرامج المتبعة" لقد أصبح التقليد منتشرا في طرق الانتحار و القتل ومشاهد الانتقام من طرف الفرد وذلك من خلال مشاهدته لمثل هذه البرامج، كما يعتبر دخول ما يسمى " -Démo Numérique حيث تتهاطل المحطات الفضائية الواحدة تلو الأخرى، وكل واحدة منها تسعى إلى جلب المتفرجين

وذلك بتفنها في تقديم صور العنف والردائل بكل أشكال أنواعها [20].

- **العوامل الثقافية:** نقصد بالعوامل الثقافية مجموعة من القيم والمبادئ والعقائد والعادات والتقاليد و المعارف السائدة في المجتمع، والتي يمتلكها الفرد أو يتأثر بها، ومن السمات التي تميز المجتمع العربي الراهن منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن اتساع عمليات التواصل الثقافي والحضاري مع المجتمعات الحديثة و"خاصة المتطورة منها والتأثر بمعاييرها الاجتماعية والثقافية، والتي أصبحت تؤثر في سلوك الأفراد، وأنماط العلاقات الاجتماعية بينهم، في الوقت الذي أخذت تتراجع فيه مجموعة واسعة من القيم التقليدية التي كانت سائدة" [21]. كما أن غياب السيادة الأخلاقية في مختلف المؤسسات شجع تفاقم التناقضات"، وقضى على التربية الأسرية والمدرسية، فالفرد إذا تلقى في المدرسة بعض القيم الأخلاقية فلن تجد خارجها إلا تناقضها، وإذا تزود بنصائح الوالدين في الأسرة وحاول تطبيقها خارجها وجد نفسه مضحكة بين أقرانه فيقع في التناقض، ويصبح عرضة للخطر.

- **العوامل الدينية:** إن الدين مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتستمد قوتها من مصدر غيبي وهو الله سبحانه وتعالى ومن بين العوامل الدينية التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي نجد:

- ضعف الوازع الديني للفرد وعدم إدراكه لخطورة الفعل الشنيع الذي أقبل عليه، حيث أن "الوازع الديني هو كل ما يتعلق بالشعور الداخلي الوجداني، فهو شعور عقائدي يملأ الفراغ الروحي ويساعد على خشوع الفرد والتزامه بتوجيهات العقيدة الإسلامية" [22]، لكن أي ضعف أو فقدان لهذا الشعور العقائدي يؤدي بالفرد إلى الانحراف ومن ثم ممارسة الجريمة.

- عدم اكتمال المعنى الإيماني في نفسية الفرد؛ فالإيمان بقدر الله والصبر على الشدائد من عزم الأمور، أما الفرد غير المؤمن بقضاء الله وقدر يحاول الهروب من الواقع فيقع في المحذور منه شرب الخمر و الإدمان على الكحول، وكذا عقوق الوالدين.

- **العوامل السياسية:** يعد العامل السياسي من أبرز العوامل التي تساهم في تشكيل الجذور الأولى للجريمة، ويؤكد ابن خلدون "أن العامل السياسي الذي وضع الوطن العربي في مقدمة الحضارات، هو العامل نفسه الذي أدى إلى تفهقرها، لأنه بالفعل السياسي يتحقق التوطن والاستقرار وبالتالي ازدياد العملية التراكمية الحضارية" [23]، كما أن الفعل السياسي متغير هام يتحكم في عملية التطور الاجتماعي، سواء في اتجاهها السلي أو الايجابي. بالإضافة إلى أن العامل السياسي يساهم في تكوين عنف اجتماعي من خلال انتشار بعض المظاهر مثل الصراع على السلطة، وكذا تجاهل حقوق المواطنة والتي تؤدي بالضرورة إلى إحداث اغتراب للمواطن عن النظام السياسي الذي يخضع له وعن مؤسساته، مما يجعله يتحول إلى استعمال أسلوب معين للرفض من خلال التمرد والعصيان والتدمير.

8- تفسير الظاهرة الإجرامية

اتجه غالبية علماء الإجرام للتمييز بين ثلاثة اتجاهات وهي:

* **الاتجاه الفردي:** ويفسر الجريمة استناداً لعوامل داخلية تتصل بشخص المجرم وتتركز في وجود خلل عضوي أو نفسي يعاني منه المجرم هو الذي دفعه لارتكاب الجريمة. وسنعرض لأهم نظريتين قيل بهما في هذا المجال وهما: نظرية الخلل العضوي (نظرية لومبروزو)، ونظرية التحليل النفسي (نظرية فرويد).

* **الاتجاه الاجتماعي:** ويرجع الجريمة لخلل في المجتمع الخارجي المحيط بالفرد فيدفعه لارتكاب الجريمة سواء تعلق الخلل بالبيئة الاجتماعية للفرد أم البيئة الاقتصادية أو الثقافية، وهذا ما سنبينه بالتفصيل في ها المقال.

* **الاتجاه المختلط أو التكاملي:** نشأ نتيجة توجيه الانتقادات للاتجاهين السابقين لأن كل منهما يهمل العوامل التي يهتم بها الطرف الآخر لتفسير الظاهرة الإجرامية فجاء هذا الاتجاه ليقوم بالجمع أو الخلط بين العوامل الفردية والاجتماعية على أساس أن الجريمة تقع نتيجة تفاعل النوعين السابقين من العوامل.

9- بعض النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة

الجريمة ظاهرة لقت اهتماما كبيرا من قبل العديد من الباحثين في مختلف الفروع العلمية وخاصة الإنسانية، مما ترتب ظهور العديد من النظريات والأطروحات الفكرية التي تصبو إلى تفسير الجريمة كسلوك إنساني له مضاره على الأفراد وممتلكاتهم وعلى المجتمع عموماً، بحيث نذكر من بينها:

* النظرية اللامعيارية (الأنيميا)

- طوّر هذه النظرية العلامة "إميل دوركايم" وانطلق فيها من رفضه التام لتفسير الجريمة تفسيراً نفسياً أو بيولوجياً أو أي تفسير يبتعد عن الركن الاجتماعي، تجنبا منه الوقوع في التفسيرات الغائية، أو الركون إلى عوامل دخيلة [24]، وهو يؤكد أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية ولكنها ليست سوية، فالمشكلة في نظره تكمن في ارتفاع معدلاتها في زمن ما وبمجتمع ما. انتهى "دوركايم" من دراساته عن التغير الاجتماعي بالمجتمعات الإنسانية للقول: بأن كثافة السكان في منطقة ما تؤدي بدورها إلى تنوع المهن وتعدد الأدوار، العامل الذي يفضي عن تكوين تشكيلة مغايرة نوعياً للتكيبية الاجتماعية السابقة للمجتمع. في هذه الحالة من التغير، خاصة إن اتسم التغير بدرجة من السرعة، فإن المعايير الثقافية في المجتمع يحدث أن تضعف في قدرتها على ضبط سلوك الأفراد وتوجيههم حيال ما تنص عليه، بكلمات أخرى لاحظ "دوركايم" أن المعايير الاجتماعية (الثقافية) تفقد ما لها من فعالية عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيراً سريعاً، مما يخلق حالة الأنيميا التي يصحبها ازدياد في حجم السلوك الإنحراقي [25]. والملاحظ أن نظرية دوركايم هذه تقوم على فرضيتين أساسيتين هما:

- كلما زاد التماثل بين الأعضاء في الجماعة زاد تماسكهم معاً؛
- كلما قويّ التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للسلوك المنحرف.

ولقد قبل دوركايم هاتين الفرضيتين بعد أن انتقد الفكر الجغرافي في تفسير الظاهرة الإجرامية، الذي مفاده أن الجريمة ضد الأشخاص تزيد في الصيف وأن الجرائم ضد الأموال تزيد في الشتاء، بقوله: أن هذا الفكر ركز على متغيرات غير حقيقة (دخيلة) في محاولته لتفسيره الظاهرة الإجرامية، واستدل على ذلك بأن أدخل متغير النشاط الاجتماعي في دراسة مقارنة بين بعض المجتمعات، من بعد ذلك قام "دوركايم" بإدخال متغيرات اجتماعية أخرى ليتحقق من مدى علاقتها بالجريمة منها (الدين، واللغة، والقومية)..

وبعد الانتهاء من تقديم تفسير اجتماعي لظاهرة الانتحار وارتفاع معدلاتها، سعى إلى تنميط هذا الفعل الإجرامي وانتهى به الأمر لتقديم نموذج ثلاثي له، يتلخص في مايلي:

– **الانتحار الأناني:** يشيع هذا النوع في المجتمعات إبان فقدانها التأثير على الأفراد جراء التغيرات السريعة التي تعترى مكونات أبنيتها الاجتماعية ويؤدي هذا إلى فقدان الأفراد للسند العاطفي، الأمر الذي يضعف ارتباطهم بالجماعة، وهذا ما يدفعهم للانتحار نظراً لشعورهم بالعزلة والإنفراد.

– **الانتحار الإيثاري:** وهذا النوع ينتج عن فرط ارتباط الأفراد بالجماعة حتى أن الواحد منهم يعتبر مصلحة الجماعة هي مصلحته أي لا يعتبر نفسه شخصية مستقلة عن الجماعة، ومن أمثال هذا الضرب من الانتحار ما يقوم به أفراد القوات المسلحة من عمليات انتحارية في وجه العدو فداءً للمجموعة المقاتلة.

– **الانتحار الأنومي أو اللامعاري [26]:** أما هذا النوع من الانتحار فيكون نتيجة للتغير السريع في المعايير والقيم وقواعد السلوك الاجتماعي التي تحددها الجماعة سلفاً مما يجعل الأفراد في حالة حيرة وتخطب الأمر الذي يقودهم إلى الشعور بعدم التماسك نظراً لعدم حدوث تماثل بينهم، وبمجرد أن يتحرر الفرد من القيود والضوابط الاجتماعية التي توجه سلوكياته يصبح في حالة تخطب بين العديد من نماذج السلوكية، وهذا ما قد لا يجعل للحياة معنى الأمر الذي يقوده للانتحار.

وبالرغم من أن دوركايم قد وظف فكرة الأنومي لتفسير ارتفاع معدلات الانتحار، إلا أن العلماء من بعده طوروها لاستخدامها في تفسير السلوكيات الإنحرافية بوجه عام، ومن أمثال هؤلاء "كوهن" و"كلاود" و"ميرتون" – فلقد قام "ميرتون" بتطوير أفكار دوركايم عن اللامعيارية وافترض منذ البداية أن ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي، ومجموعة من السبل منها ما هو مشروع تبيحه الثقافة وتسمح للأفراد بإتباعها، وأخرى غير مشروعة وهي التي لا تبيحها ثقافة المجتمع ولا قوانينه [27]، فعندما يعجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم بالسبل المشروعة يظهر ما أطلق عليه "الانحراف الابتكاري"، الذي يعبر عن ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة من قبل الأفراد لتحقيق أهدافهم ذات الإجبار الثقافي. هذا ويمثل الانحراف عند "ميرتون" خمسة أنواع انتهى إليها من دراساته هي: "الانحراف الانتمائي" ويشير إلى انتماء الفرد لبيئة منحرفة منذ نشأته الأولى و"الانحراف الانسحابي" الذي

يشير إلى فشل الفرد في مواجهة الواقع مما يؤدي به إلى التكيف السالب عن طريق تعاطي المخدرات والخمور وما في حكمها، والانحراف الثوري" الذي يؤدي بالفرد إلى جرائم العنف خاصة الضرب والتكسير والحرق والإتلاف، وأخيرا "الانحراف الطقوسي" الذي يمثل حالة من حالات الانحراف غير المعيب، وهو يتمثل في تمسك الأفراد بالإجراءات الروتينية والطقوس الإدارية بشكل مفرط فيه لدرجة الانحراف عن المعتاد [28].

فالانحراف وفق نظرية ميرتون نوعين: أولهما معيب، وهو يمثل فعل فيه من خرق القواعد الأخلاقية ما يدعو لتجريمه وتحديد عقاب لفاعله (أي جريمة)، أما النوع الثاني فهو غير المعيب، وهو الذي لا يمثل إلا خروج عن العادات والتقاليد الاجتماعية لا الأخلاقية والدينية، أي أنه سلوك لا يتنافى مع قواعد القانون الجنائي الأخلاقية غير أنه غير عادى أو مألوف بين أفراد المجتمع، ومن هنا يفرق "ميرتون" بين نوعين من المنحرفين هما: (المنحرف المنشق، والمنحرف الظال) ففي الوقت الذي يجاهر فيه الأول "المنشق" بخروجه عن المعايير يحاول الثاني كتمان ذلك وإنكاره.

* نظرية التفكك الاجتماعي

تعتمد هذا النظرية في تفسيراتها التي تقدمها لظاهرة العنف على التفكك الاجتماعي والذي يعرفه "ميشيل مان" بأنه مصطلح يشير إلى: جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام والتقليد بالمجتمع وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي، ومن جهة أخرى تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي بالمجتمع [29].

إن التفكك الاجتماعي يحدث في مكونات التنظيم الاجتماعي، الذي يشمل بدوره مجموعة من القواعد والتنظيمات والمعايير والقيم والأفكار تحدد العلاقات بين الأفراد وتنظمها، هذه القواعد هي نتاج الإجماع في المجتمع وتفاعل الأفراد فيما بينهم، وهي إما أن تكون مكتوبة أو غير مكتوبة (الأعراف) تتلخص في شكل عادات سلوكية وتقليد وأفكار ومبادئ أخلاقية ومثل، ومعنى حدوث التفكك في التنظيم هو عدم تأدية هذه القواعد لوظيفتها الأساسية مما يخلق حالة: من الاضطراب والفوضى، وللتفكك الاجتماعي أشكال عدة منها [30]:

● فشل مؤسسات المجتمع في تعزيز علاقاتها ببعضها البعض مما يعوق تحقيقها لأهدافها، ويرجع البعض هذه المشكلة إلى حالة عدم تماسك مكونات المؤسسة الواحدة بالمجتمع، وهناك من يرى أن مرد هذه المشكلة للأفراد الذين يقومون بتأدية وظائف هذه المؤسسات أو تلك؛

- ضعف العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم البعض، مما يؤدي إلى انتشار الفردية بينهم؛
- فشل المجتمع في تعديل أو تجديد المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك في ظل التغير الاجتماعي السريع؛
- فشل المعايير الاجتماعية في تيسير طرق مشروعة للأفراد ليحققوا أهدافهم.

وبالرغم من أن البعض يرى في هذه النظرية واعتمادها على ظاهرة التفكك الاجتماعي في تفسير الجريمة عيب ينقص من أهمتها وقصور يعترها، إلا أن الباحثة ترى أن هذه النظرية قد ألفت الضوء على حالة مهمة من الزاوية

الاجتماعية، فمتغير التفكك الاجتماعي ليس متغيرا أحاديا الجانب أو بسيط، فهو ظاهرة اجتماعية تحوي العديد من المتغيرات الفرعية كالتغير في النسق القيمي والتدرج الاجتماعي والمؤسسات بالمجتمع والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، بل وأكثر من ذلك أن له بعده النفسي، ولكن هذا قد لا يعفي النظرية من الانتقاد الذي مؤداه أن النظرية تعتمد على متغير دخيل أو متوسط بين الظاهرة محل الدراسة والعوامل أو المتغيرات المفسرة، فالتفكك ما هو إلا حالة أو ظاهرة نتاج العديد من العوامل المتداخلة على رأسها التغير الاجتماعي السريع، وفشل المجتمع في إعادة تنظيم وسائل الضبط الاجتماعي فيه على الأقل الرسمي منها. بالإضافة إلى أن "ثورستين سيلين" لم يراع أن العلاقات بين أغلب أفراد الحواضر هي متفككة مقارنة بما في الأرياف ومع ذلك كله نجد أن المجرمين قلة من أولئك وليسوا جميعا.

* نظرية الضبط الاجتماعي

وقد ذهب فريق من الاجتماعيين على متغير الضبط الاجتماعي لتفسير ظاهرة العنف حيث ينظرون إلى هذه الظاهرة على أنها نتاج حالة "التحرر النسبي من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية والتي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع ليعيشوا حياة واحدة في ظل التزام كل أفراد المجتمع بهذه القواعد والأعراف" [31]. ومن أنصار هذه المدرسة "هرتن وزلي" و"تراقز هيرزخ" حيث انتهى هذا الأخير إلى تأكيد أن "ضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تصدع علاقة الأفراد بالمجتمع تُنتج الأفعال الإجرامية والجائحة أما "هرتن" فقد خلص من تحليله للعديد من الدراسات في هذا المجال للقول: بأن أغلب المنحرفين يعانون من انفصال واعٍ عن معاييرهم الأخلاقية والاجتماعية بمعنى أن كل من: ضعف الضغوط التقليدية، وانفتاح باب الابتكار في المجال الاجتماعي تمشيا مع متطلبات الحياة الحضرية الجديدة، متغيرات مستقلة ذات تفسير اجتماعي لظاهرة العنف. كما فسر البعض أن "تعارض الطموحات والآمال مع الفرص المناسبة قد يشجع مجموعة من الذين يعانون مشكلة واحدة على التحرر من نسق المعايير وبالتالي الخروج على مجموعة القوانين الموجودة" [32].

إن هذا الشرح يبدو مقبولا إن وضع في الاعتبار ضعف الضوابط الاجتماعية جراء التباين والاختلاف بين أجزاء المجتمع وأهدافها والتغير الذي جعل ممن يعيشون في المجتمع كأنهم يعيشون بمفردهم دون إحساس نفسي بوجودهم في جماعة معينة، وتجدد الإشارة هنا إلى أن المجتمعات الريفية والتي عادة ما تتسم بقوة نسبية في ضبطها لسلوكيات أفرادها توجد بها بعض أنماط السلوك الإجرامي، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على قصور الركون فقط للتحرر النسبي، أو التام من الضوابط الاجتماعية في تفسير الجريمة.

* نظرية المخالطة الفارقة

تنسب هذه النظرية إلى العالم الأمريكي سوتولا ند الذي وافق على نظرية التفكك الاجتماعي ونتائجها وبرغم ذلك وضع نظرية جديدة لتفسير السلوك العنيف والإجرامي باعتباره ظاهرة اجتماعية. وتقوم هذه النظرية على:

- رفضها لتفسير السلوك الإجرامي باعتباره تعبير عن مجموعة من الحاجات على أساس أن السلوك غير الإجرامي يعبر أيضاً عن نفس الحاجات فالحاجة للمال قد تدفع الشخص للجريمة وقد تدفعه لمضاعفة العمل الشريف؛
- يذكر سوترلاند [33] أن هناك عدة عوامل تساهم في تحديد مدى تأثير الفرد بجماعة معينة وهي:
 - الأسبقية: أي أسبقية تأثير الفرد بالسلوك السائد في جماعة معينة وذلك سواء كان هذا السلوك مطابق للقانون أم مخالف له حيث يستمر تأثير الفرد بسلوكيات هذه الجماعة رغم اختلاطه بجماعات أخرى.
 - الاستمرار: أي استمرار التأثير فترة من الزمن تسمح للفرد باكتساب مسلك الجماعة في مخالفة القانون.
 - العمق: أي عمق التأثير الذي يتعرض له الفرد داخل الجماعة ومدى فاعليته في دفعه لطريق الإجرام [34]. ويتوقف ذلك على حدة وقوة التأثير الذي تمارسه الجماعة المخالطة للفرد على سلوكه الإجرامي.
- لقد احتل التنظيم الاجتماعي أهمية كبرى في نظرية سوترلاند فالسلوك الاجتماعي انعكاس للتنظيم الاجتماعي السائد فاختلاط الأفراد مع غيرهم يعتمد على التنظيم الاجتماعي الذي قد يشجع على ظهور السلوك الإجرامي وقد يمنع ذلك. من وجهة نظر الباحثة أن هذه النظرية رغم إهمالها لدور العوامل الفردية وما يصيب الشخص من خلل عضوي أو نفسي قد يدفعه لارتكاب الجريمة إلا أنها لفتت الانتباه لأهمية العلاقات الشخصية للفرد وما ينتج عن اختلاطه بمجموعات إجرامية تؤثر على سلوكه وتدفعه لارتكاب السلوك الإجرامي.

* نظرية صراع الثقافات: سيلان (SELLIN) والثقافة الفرعية

أجرى سيلان دراسة سنة 1938 حول صراع الثقافة والعنف وأشار إلى أهمية الصراعات الثقافية في نشوء الإجرام وهو دور ظاهر بجلاء في المجتمع الأمريكي الذي عرف موجات متتالية من المهاجرين، ويرى أن السلوك العنيف ناتج عن التصادم بين معايير السلوك المختلفة في نفس المجتمع. يختلف مصطلح الصراع الثقافي المستعمل عند سيلان عما تستعمله مدرسة شيكاغو الاجتماعية فهذه الأخيرة تستعمل مصطلح الصراع لتفسير ظاهرة فقدان التنظيم الاجتماعي الناتج عن صراع الجماعات [35]. ويصرح أن مفهوم الصراع الثقافي لا يعطي تفسيراً كافياً لاختلاف نسبة الجريمة وإنما يؤخذ من ضمن عدة عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى. لقد ساهم مفهوم الصراع الثقافي في ظهور نظرية الثقافات الفرعية (التحتية). ومن رواد نظرية الثقافة الفرعية نجد مارفن وولفجانج (Marvin Wolfgang) اللذان أقر أن الاتجاهات نحو العنف تختلف بشكل كبير من جماعة إلى أخرى داخل نفس المجتمع، وقد ذهب وولفجانج إلى أن هناك ثقافة فرعية للعنف تظهر بشكل واضح بين الأقليات الاثنية والطبقات الدنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتميز هذه الثقافة بان لها اتجاهات إيجابية نحو السلوك الإجرامي، وتشجع ظهور الجريمة في كثير من الظروف، كما أن أعضاء هذه الثقافة يفضلون أسلوب الخشونة ويشجعون السلوك الإجرامي بين الذكور. وتعتبر الثقافة الفرعية للجريمة، جزء من الثقافة العامة السائدة في المجتمع، وأعضاء هذه الثقافة ينظرون إلى الجريمة على أنها شيء عادي وليس تصرفاً غير شرعياً فيه، كما أنهم

لا يشعرون بالذنب نتيجة عدوانهم، وقد يبدو الإجرام سلوكاً غير مرغوب فيه، بالنسبة للكثير من أعضاء المجتمع، إلا أنه قد يكون جزءاً طبيعياً من المعيشة بالنسبة لأعضاء ثقافة العنف.

ومن أوجه النقد التي وجهت لهذه النظرية، إن الناس الذين يتصرفون بسلوك إجرامي لديهم اتجاهات إيجابية نحو الجريمة، إذ تختلف عن اتجاهات الشخص العادي، إلا أنهم يتصرفون بذلك السلوك حسب الظروف والمواقف التي يتعرضون لها، كما أن الدراسات الحديثة كشفت أن أسباب ارتفاع جرائم العنف بين الأقليات الاثنية والطبقات الدنيا لا يرجع إلى الثقافة الفرعية للجريمة وحدها، بل يعود إلى الفقر والحرمان وعدم العدالة والمساواة، أي أن نسق قيم هذه الثقافات التحتية يشجع على المدى القصير نماذج السلوك السلبي والوحشي .

* النظرية الدينية

لقد ذهب البعض إلى افتراض وجود علاقة بين ضعف الوازع الديني والجريمة، وبالرغم من الإشكاليات المنهجية التي قد تعوق قياس هذا المتغير بالشاكلة التي هو عليها في الواقع، إلا أن نجد منهم "دوركاييم" أكدوا وجود علاقة بين الدين وبين ارتكاب الأفراد بعض السلوكيات الإجرامية مثل الانتحار والشروع فيه. ومن جهة ثانية، يورد "عبد الله غانم" طرحاً دينياً إسلامياً لتفسير السلوك الإجرامي أساسه: أن الجريمة سلوكاً حدد له في الدين الإسلامي عقاباً مادياً دنيوياً تعزيراً كان أو حدوداً، وإنما تُفسر من خلال "غياب الوازع أو الضابط الديني" فهذا المتغير في اعتقاده هو المفسر الحقيقي لهذه الظاهرة وارتفاع معدلاتها بالمجتمع، لأن الإنسان ليس مجبراً، وبخاصة على ارتكاب الجريمة [36]. حيث أن ضعف الوازع الديني يجعل الفرد كمخلوق أجوف خال من وسائل الضبط والكبح، الأمر الذي يفتح الباب أمامه لتجنح غرائزه وميوله ورغباته، ويكون بذلك عاجزاً عن كبح نفسه وتهذيبها وهذا بدوره ما يدفعه إلى الانفصال بوعي منه عن تعاليم وقيم ومعايير مجتمعه.

إن الوقوف عند متغير واحد في تفسير السلوك الإجرامي يبدو عاجزاً عن إيصالنا إلى تفسير علمي عميق الغور للجريمة، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تولي كامل الاهتمام لمتغير على قدر كبير من الأهمية في تفسير ظاهرة الجريمة (ضعف الوازع الديني) وما يعزز هذا الرأي أننا نجد في ثنايا القرآن الكريم تفسيراً عميقاً للظاهرة الإجرامية يركز على جانبين أساسيين هما: الذاتية في الإجرام والموضوعية أو الخارجية.

* النظرية التكاملية

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الإجرامي هو سلوك مركب لا يمكن إخضاعه للتجزئة أو لعامل دون آخر، بل إن مزيج من عدة عوامل هو الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة فالنظرية التكاملية تحاول أن تربط العوامل في صورة من التفاعل الدينامي أي تألف العوامل المسببة للانحراف والجريمة في ضوء التطور الفعلي للشخصية كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه. وينطلق الاتجاه التكاملي من نقاط أساسية ثلاث [37] هي:

- الشمولية: بمعنى النظر إلى السلوك الإجرامي بصورة شمولية: الفعل والفاعل, والجريمة والمجرم معاً؛

- الارتباط: أي أن الاتجاه التكاملي ينطلق من محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت الجريمة والسلوكيات المنحرفة, ويحاول أخذ الأنسب من التفسيرات المختلفة المقدمة من طرف الاختصاصات والمدارس والاتجاهات العلمية المختلفة؛

- تعدد العوامل: بمعنى أن هذا الاتجاه ينطلق من أن الجريمة أو السلوكيات المنحرفة لا تفسر بعامل واحد, بل بمجموعة من العوامل المتشابهة. إذ يرجع بعضها إلى عوامل بيولوجية وبعضها الآخر إلى عوامل نفسية, كما بعضها إلى عوامل اجتماعية واقتصادية, ذلك أن السلوك العدواني ما هو إلا استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة والمدرسة وغيرها.

الخاتمة:

إن دراسة وفهم ظاهرة الجريمة على اختلاف صورها، يقتضي ربطها بالبناء الاجتماعي للمجتمع، فمن خلال تحليل هذا البناء ودراسة نسق القيم السائدة فيه نستطيع أن نصل إلى الأسباب العميقة الكامنة وراء السلوك الإجرامي. ويمكن القول بدرجة عالية من الثقة واليقين أن الجريمة سلوك غير سوي، ومهما تعددت أنواعها ومصادرها فآثارها ونتائجها سواء على الفرد أو الأسرة أو المجتمع متداخلة ومتشابكة. فالنتائج التي يتركها السلوك الإجرامي متداخلة وتتفاعل معاً، ويفضي بعضها إلى البعض الآخر ليشكل خطراً فعلياً وجسيمياً يهدد البنى الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع على حد سواء، ولعل أهم هذه الآثار هو إعاقة سياسات التنمية والتغيير الاجتماعي، لهذا فعلينا جميعاً تحمل المسؤولية تجاه هذه المشكلة وتكثيف الدراسات الميدانية لتشخيص الداء وتحديد أهم الطرق الفعالة والكفيلة للحد من هذه الظاهرة.

قائمة المراجع:

- [1]- كما قال تعالى في سورة البقرة الآيات : 34-36 : "وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين".
- [2]- كركري؛ الصلح بين أفراد الأسرة؛ دراسة فقهية قانونية اجتماعية، أطروحة لنيل الدكتوراه 2000-2001، ص 212 .
- [3] - عمر سعد رمضان : دروس في علم الإجرام، ص 17.

- [4]- ابن منظور، لسان العرب، ص355.
- [5]- عبد القادر عودة؛ التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة، ط6، بيروت، دون سنة، ص67.
- [6]- سعدي محمد؛ السلوك الإجرامي للمرأة الجزائرية نحو زوجها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، جامعة سعد دحلب البلدية، 2007، ص67.
- [7]- نفس المرجع، نفس الصفحة.
- [8]- عبد الحميد حنورة وآخرون؛ مستوى الإحساس وعلاقته بالقيم الشخصية والاعتزاز، مجلة 29، الكويت، 2001، ص57.
- [9]- عبد الله سليمان؛ شرح قانون العقوبات الجزائري؛ القسم العام؛ الجزء الأول "الجريمة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص20.
- [10]- أركان الجريمة، ICC-ASP/1/3، منشورات الانترنت، ص162.
- [11]- نفس المرجع، ص164.
- [12]- محمد علي حسن: علاقة الوالدين وأثرها في جنوح الأحداث، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1990، ص36.
- [13]- نجيب علي سيف الجميل: المرأة و الجريمة من منظور القانون الاجتماعي، دراسة قانونية، الجمهورية اليمنية، دون دار نشر، اليمن، 2000، ص34.
- [14]- عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، دارالسلاسل، الكويت، 1972، ص156.
- [15]- أحمد عياش: نماذج حية لمسائل لم تحسم بعد، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص100.
- [16]- عبد الله فتوح الشاذلي: علم الإجرام العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص263.
- [17]- نفس المرجع، ص264.
- [18]- سيد أحمد عزت: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص199.
- [19]- طه عبد العظيم حسين: سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص95.
- [20]- جمال معتوق: صفحات مشرقة من الفكر التربوي عند المسلمين، الطبعة الأولى، دار مرابط للنشر، الجزائر، 2004، ص91.
- [21]- فريدريك معتوق: معجم العلوم الاجتماعية، الاكاديمية الوطنية للنشر والطباعة،

لبنان، 1998، ص 40.

[22]- نجيب علي سيف الجميل؛ المرجع السابق، ص 41.

[23]- فريدريك معتوق: المرجع السابق، ص 120.

[24]- إميل دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمد قاسم، السيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، 1988.

[25]- عبد الله أحمد عبد الله المصراحي، قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة

والانحراف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ليبيا، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث،

www.Minshawi.com ص 07.

[26]- أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي " دراسة متكاملة للنظرية الاجتماعية " النهضة العربية، 1971، ص ص 596 - 600.

[27]- نبيل رمزي، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها الحديثة (قراءات وبحوث)، دار الفكر الجامعي، 1999، ص ص 354 - 355.

[28]- نفس المرجع، ص 347.

[29]- ميشيل مان: موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل الهوارى وآخرون، مكتبة الفلاح، دون بلد نشر، 1994، ص ص 661 - 662

[30]- معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1998، ص ص 128 - 129

نفس المرجع، نفس الصفحة.

[31]- علي شتا السيد: علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1993، ص 92.

[32]- محمد غباري ومحمد سلامة: مدخل علاجي لانحراف الأحداث "العلاج الإسلامي ودور الخدمة

الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ط 2، 1999، ص 98.

[33]- سامية محمد جابر: سوسيولوجيا الانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 65.

[34]- نفس المرجع، ص 66.

[35]- فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام و العقاب، المكتب الجامعي، دون طبعة، ليبيا، 1008، ص 103.

[36] - عبد الله عبد الغاني غانم: الجريمة و المجرم من منظور إسلامي، الكتاب الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1994، ص 107.

[37] - أحسن طالب: الجريمة والعقوبة و المؤسسات الإصلاحية: الطبعة الأولى دار الطليعة، بيروت، 2009، ص 91.